

469 ألفًا عجز في أعداد المعلمين □ أزمة كل عام كيف تعاملت معها الوزارة قبل بدء العام الدراسي؟



الخميس 10 سبتمبر 2026 10:20 م

تعاني منظومة التعليم في مصر من أزمة مستفحلة يحذر الخبراء من انعكاساتها السلبية، لأنها تمس الركيزة الأساسية في العملية التعليمية، وتتمثل في عجز صارخ في أعداد المعلمين، والذي قدرته وزارة التربية والتعليم بنحو 469 ألف معلم □

ويعزو هذا النقص الحاد في أعداد المعلمين إلى التوسع المستمر في بناء الفصول والنمو السكاني، بجانب خروج ما يقارب 30 إلى 40 ألف معلم للتقاعد سنويًا مع تجميد التعيينات لسنوات طويلة، مما يضاعف من حدة الأزمة □

ويتوزع هذا العجز بشكل متباين جغرافيًا وبحسب المراحل الدراسية والتخصصات كالتالي:

1. التوزيع الجغرافي حسب المحافظات

يتركز العجز الأكبر في المدارس الحكومية بالمحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمناطق الريفية:

الجيزة والقاهرة الكبرى: تعانيان من النقص الأكبر عددًا بسبب ضخامة عدد الطلاب الملحقين سنويًا □

محافظات الصعيد (مثل أسيوط، سوهاج، والمنيا): تشهد عجزًا حادًا، لاسيما في المدارس الابتدائية بالمراكز والقرى؛ نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وعدم رغبة بعض المعلمين الجدد في الاغتراب للتدريس بالريف □

2. التوزيع حسب المراحل التعليمية

مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية: تستأثر بالنسبة الأكبر من العجز (تتجاوز نصف إجمالي العجز الكلي)، نظرًا للإقبال المتزايد على إلحاق الأطفال بالتعليم الأساسي وضخامة عدد الفصول في هذه المرحلة □

المرحلة الإعدادية والثانوية: تشهد عجزًا نوعيًا يتركز في تخصصات علمية بعينها □

3. التوزيع حسب التخصصات والمواد الدراسية

يظهر النقص بوضوح في المواد الأساسية الإجبارية بمختلف الصفوف:

المواد العلمية: (الرياضيات، والعلوم بفرعيها الفيزياء والكيمياء).

اللغات: (اللغة العربية واللغة الإنجليزية).

الأنشطة والأخصائيين: هناك نقص ملحوظ أيضًا في معلمي الأنشطة التربوية والفنية □

يؤثر عجز المعلمين بشكل مباشر وحاد على اليوم الدراسي داخل المدارس، مما يضطر الإدارات التعليمية إلى اتخاذ تدابير استثنائية تؤثر سلبًا على عدد الحصص الأسبوعية وجودة الشرح المقدم للطلاب

تتمثل أبرز ملامح هذا التأثير في النقاط التالية:

1. الأثر على عدد الحصص والجدول المدرسي

تقليص أو دمج الحصص: تلجأ بعض المدارس التي تعاني عجزًا حادًا إلى دمج فصول دراسية معًا خلال حصص معينة، أو إلغاء حصص المواد غير الأساسية (مثل الأنشطة، الرسم، والموسيقى) لاستبدالها بمواد أساسية، مما يخل بالنمو المتكامل للطلاب

ظاهرة "حصة الاحتياطي": يتكرر غياب معلم المادة الأساسية لعدم وجود بديل، مما يحول جدول الطالب اليومي إلى حصص "احتياطية" يقضيها دون أي تحصيل علمي حقيقي

زيادة الجدول الأسبوعي للمعلمين: تضطر الوزارة إلى رفع النصاب القانوني لعدد الحصص التي يدرسها المعلم الواحد أسبوعيًا (ليصل أحيانًا إلى أقصى حد مسموح به وهو 24 حصة أو أكثر)، مما يحرمه من وقت التخطيط أو الراحة بين الحصص

2. الأثر على جودة الشرح والتحصيل العلمي

الاعتماد على التلقين السريع: نتيجة لزيادة نصاب الحصص والضغط النفسي والبدني على المعلم، يتراجع أسلوب الشرح التفاعلي القائم على الحوار والأنشطة، ويتحول التدريس إلى "تلقين سريع" للمعلومات لإنهاء المنهج في الوقت المحدد

غياب المتابعة والتقييم: يفقد المعلم القدرة على تصحيح الكشاكيل والواجبات المدرسية بشكل دوري، أو إجراء اختبارات قصيرة لقياس مستوى الاستيعاب؛ نظرًا لضخامة أعداد الطلاب المتأثرين بالعجز في فصولهم

عدم التخصص في الشرح: في حالات العجز الشديد بالقرى، قد تضطر المدرسة لإسناد مادة علمية لمعلم من تخصص آخر مقارب (مثل إسناد مادة الرياضيات لمعلم علوم، أو اللغة العربية لمعلم دراسات)، مما يؤثر سلبًا على دقة وعمق المعلومة المشروحة للطلبة

كيف تتعامل الدولة مع خريطة هذا العجز؟

لمواجهة هذا الاختلال في التوزيع، لجأت وزارة التربية والتعليم إلى الآليات الاستراتيجية الأساسية:

قوافل ضبط الأداء وإعادة التوزيع: حصر المعلمين المتواجدين داخل دواوين المديرية والإدارات ونقلهم جغرافيًا لسد العجز بالمدارس وتم تطبيق تدوير مرين للمعلمين، بحيث يغطي المعلم التدريس في أكثر من مدرسة متقاربة جغرافيًا أسبوعيًا، مع فتح الباب للمؤهلين من الخدمة العامة والمحامين أو المحالين للمعاش الراغبين في التطوع بالتدريس

الاستعانة بـ "معلم الحصة" والخريجين: سد الاحتياج محليًا في الإدارات الأكثر تضررًا عبر التعاقد مع معلمين جدد بنظام الحصة وتوزيعهم حسب العجز التخصصي بكل مدرسة واستعانت الوزارة بنحو 160 ألف معلم بنظام الحصة (مكافأة مؤقتة لكل حصة دراسية) للمساهمة في سد العجز بالمدارس

خطة التعيينات الجديدة والتطوير

تعيين دفعات جديدة: أعلنت الوزارة مؤخرًا عن تعيين 43 ألف معلم جديد لرفد المدارس بدماء جديدة مع بداية العام الدراسي

التدريب المكثف: تم تفعيل برامج تدريبية لنحو 150 ألف معلم بالتعاون مع مؤسسات دولية لرفع الكفاءة المهنية وتأهيلهم للمناهج المستحدثة